مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع ـ العدد الخامس ـ 2024 ـ الصفحات (596-608)
ISSN3005-3900

طرق الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند المعتزلة

(دراسة نقدية)

د. الحسن مصباح عمران مفتاح [1*]

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة بني وليد، بني وليد ، ليبيا.

muftahalhasan285@bwu.edu.ly

Methods of reasoning on matters of belief among the Mu'tazila (a critical study)

Alhasan musbah omran muftah[1*]

Department of Islamic Studies, Faculty of Education, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya

تاريخ الاستلام: 02-11-2024 تاريخ القبول: 29-11-2024 تاريخ النشر : 17-12-2024

الملخص:

يتناول هذا البحث طرق الاستدلال عند المعتزلة من خلال دراسة نقدية تُلقي الضوء على الأساليب العقلية التي اعتمدتها هذه الفرقة في تفسير النصوص الشرعية ومعالجة المسائل العقدية، تتجه الدراسة إلى تحليل أدوات الاستدلال المستخدمة لدى المعتزلة، مثل اعتمادهم على العقل ورد خبر الآحاد، وتأويل النصوص بما يتوافق مع رؤيتهم القائمة على العدل والتوحيد.

ويستعرض البحث كيفية توظيف المعتزلة للعقل في فهم العقيدة وأثر ذلك على نظرتهم للمفاهيم الدينية المختلفة، وذلك من خلال تحليل هذه الأدوات وتبيان الأسس التي استندت إليها، كما يتناول البحث نقاط القوة والضعف في منهجهم، ويناقش الانتقادات التي وُجّهت إليهم من قبل مدرسة أهل الحديث.

تتمثل أهداف البحث في فهم عميق لمنهج المعتزلة في الاستدلال، مع تقديم نقد علمي لمدى فاعلية هذه الأدوات وموقعها ضمن الفكر الإسلامي، يسعى البحث إلى توضيح التداخل بين العقل والنقل في الفكر المعتزلي.

الكلمات الدالة: طرق ، المنهج ، الأندلس ، مسائل الاعتقاد ، المعتزلة.

Abstract:

This research deals with the tools of reasoning of the Mu'tazila through a critical study that sheds light on the rational methods adopted by this group in interpreting religious texts and addressing doctrinal issues. The study aims to analyze the tools of reasoning used by the Mu'tazila, such as their reliance on reason, rejecting the single report, and interpreting texts in a manner consistent with their vision based on justice and monotheism. The research reviews how the Mu'tazila employed reason in understanding the doctrine and the impact of this on their view of different religious concepts, through analyzing these tools and clarifying the foundations on which they were based. The research also addresses the strengths and weaknesses of their approach, and discusses the criticisms directed at them by the Ahl al-Hadith school. The objectives of the research are to gain a deep understanding of the Mu'tazila approach to reasoning, while providing a scientific critique of the effectiveness of these tools and their position within Islamic thought. The research seeks to clarify the overlap between reason and transmission in Mu'tazila thought.

Key words: Methods, approach, Andalusia, matters of belief, Mu'tazila.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد...

تعتبر فرقة المعتزلة من الفرق الكلامية البارزة التي تركت بصمة كبيرة على الفكر الإسلامي وتاريخه، لقد انتهجت المعتزلة منهجًا عقليًا دقيقًا في تفسير النصوص الدينية، باحثين بشكل معمق في المسائل العقائدية بطريقة تعتمد على العقل بصفة أساسية، تميزت هذه الفرقة بابتكار منهج استدلالي متفرد، يرتكز بشكل كبير على العقل وقدراته المنطقية، مما دفعها إلى صياغة قواعد خاصة في مجالي الاستدلال والتأويل

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أدوات الاستدلال لدى المعتزلة وتحليلها بشكل نقدي، من خلال استعراض أصول هذه الأدوات ومناهجها بعمق، بالإضافة إلى ذلك، يهدف التحليل إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف في استدلالاتهم وما نجم عنها من آثار فلسفية وفكرية، سيركز البحث كذلك على كيفية انعكاس هذه الطرق على مجالات العقيدة ، بهدف تقديم تصور أوسع وأكثر عمقًا عن الفكر المعتزلي ومكانته الهامة في التراث الإسلامي الواسع.

في دراسة طرق الاستدلال لدى المعتزلة، سيتم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والنقدي

***1* - :** المنهج الوصفي التحليلي: يهدف لوصف وتحليل أدوات الاستدلال التي اعتمدها المعتزلة، لفهم آلياتهم وتوضيح الأسس النظرية كالاعتماد على العقل في تفسير النصوص الدينية.

***2* -:**المنهج النقدي **:**يشمل تقييم أدوات الاستدلال من حيث الفاعلية والتماسك ومدى تطابقها مع المبادئ الإسلامية، مع دراسة نقاط القوة والضعف مع دمج هذين المنهجين يتيح دراسة شاملة لأدوات الاستدلال عند المعتزلة من منظور تحليلي ونقدي، مما يسهم في فهم أعمق لتأثير فكرهم وتقييمه موضوعيًا.

وقد قسمت البحث إلى أربع مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: المعتزلة ودور العقل والنقل

والمبحث الثاني: تقديم العقل على النقل عند المعتزلة والمبحث الثالث: تأويل النصوص والمبحث الرابع: رد خبر الاحاد في الاعتقاد.

أود الإشارة إلى أنه في بحثنا هذا يوجد تكرار بعض من الأفكار، هذا التكرار له غرض وظيفي ومبرراته، مثل تشابه المواضيع وتداخلها، مما أوجب علينا إعادة ذكرها .في النهاية، أسأل الله عز وجل أن يوفقني ويوفقكم، ويمنحنا الثبات واليقين، ويجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه السميع المجيد والقادر على كل شيء.

المبحث الأول: العقل والنقل عند المعتزلة

المعتزلة، واحدة من المدارس الفكرية والفلسفية التي ظهرت في العالم الإسلامي خلال القرون الأولى بعد الهجرة، ركزت بشكل كبير على أهمية كل من العقل والنقل في التفكير الديني، لقد اشتهرت بتوجهها العقلاني الذي يحاول تحليل وفهم النصوص الدينية باستخدام أساليب قائمة على العقل ، وأكدت المعتزلة على الدور الجوهري للعقل في التفريق بين الصواب والخطأ، معتبرة أن العقل البشري قادر على فهم المبادئ الأساسية للعدل والخير دون الاعتماد الحصري على النصوص الدينية المكتوبة.

أولا: مفهوم العقل والنقل

تعريف العقل عند المعتزلة حيث يرى الجبائي أن العقل يتمثل في مجموعة العلوم الضرورية التي لا يمكن للبشرية الاستغناء عنها، حيث يعتبرها حجر الأساس للمعرفة والفهم الإنساني، ومن وجهة نظره، فإن هذه العلوم تلعب دورًا محوريًا في توجيه الفكر البشري وتنظيمه بشكل منطقي ومنهجي.1

والقاضي عبد الجبار الذي يرى أن العقل هو عبارة عن مجموعة معينة من العلوم التي عندما تتواجد لدى الشخص المكلف، تمكنه من إجراء التأمل والتحليل وإتمام ما تم تكليفه به على نحو صحيح، هذه العلوم تُعد أساس التفكير السليم والقدرة على الاستدلال واتخاذ القرارات الواعية والمسؤولة، أو هو أن العقل يتكون من مجموعة علوم خاصة، التي عندما يجمعها الشخص المكلف، يصبح قادرًا على التفكير المنطقي والتحليل والاستدلال، وأيضًا يستطيع أداء المهام والتكليفات المطلوبة منه بشكل صحيح.2

1 - الامام أبي علي بن إسماعيل الاشعري: مقالات الإسلاميين: ، تحقيق: هلموت ريتر ط3، دار احياء التراث العربي،ص480 كتاب: تاريخ الفرق الإسلامية للدكتور محمود مزرعة، دار المنار- القاهرة، ط1، 1991م.

2 - القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (التكليف)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، 1965م، ج11، ص349. الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، طبعة تونس، 1972، ص 128 .

وعرف أبو الهذيل العلاف العقل: بأنه القوة عللا اكتساب العلم، وبأنه القوة التي يفرق بها الانسان بها بين نفسه وبين باقي الأشياء. [1]

وعرفه الجرجاني: هو جوهر مجرد عن المادة مرتبط بها في فعله، يُقال إنه النفس الناطقة التي يعبر عنها بـ "أنا " وكذلك، وُصف بأنه جوهر روحاني خلقه الله متعلق بجسد الإنسان، ونور في القلب يميز بين الحق والباطل، يُعتبر العقل قوة النفس الناطقة، كأداة مثل السكين القاطع، فالعقل والنفس والذهن متحدة، تُسمى عقلاً لأنها تدرك، ونفساً لأنها تتصرف، وذهنًا لاستعدادها للإدراك.[2]

مفهوم النقل عند المعتزلة

أما النقل فهو النص الوارد لفظياً، والذي نتعامل معه من خلال السماع أو النقل، ويُعرف بالدليل اللفظي لأنه يقوم على نصوص لفظية، كما يُعتبر دليلاً سمعياً لأنه يُنقل عبر السماع، وتشمل هذه الأدلة كل من الكتاب والسنة، بمعنى مبسط، تعني هذه القاعدة أن العقل هو الحجة الأساسية والأولى، والدليل المرجعي الذي تُقاس عليه بقية الأدلة، ويتم تفسير النصوص القطعية الثبوت، مثل القرآن الكريم، بما يتوافق مع العقل، بينما يُرفض الظني منها إذا تعارض مع دليل العقل، وبذلك يُصبح العقل جوهر تحصيل العلوم وركيزة الأدلة الشرعية، ويتقدم على النقل، ومنذ ظهور هذه الفئة، نُقلت أقوال المعتزلة لتأكيد هذا المفهوم، كما قال الجاحظ "وما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل." [3]

مكانة العقل والنقل لدى المعتزلة:

يرى المعتزلة أن العقل هو المصدر الأساسي في مسائل العدل والتوحيد، بينما يُعتبر النقل مصدراً ثانوياً يتبع العقل، بالتالي، لا يمكن أن يحدث تعارض بين مصدر أساسي ومصدر ثانوي، يمكن تقريب هذا المفهوم بمثال: إذا تلقى الجندي تعليمات تتعارض مع تلك الصادرة عن قائد الكتيبة، يتم تجاهل تعليمات الجندي لصالح تعليمات القائد، ولا يُعتبر ذلك تعارضاً، بل تفسيراً لتعليمات الجندي ضمن صلاحياته، لذلك، لم يعتقد المعتزلة بإمكانية وجود تعارض بين العقل والنقل، خلافاً للبعض من المتكلمين الآخرين، إذ يعتبرون العقل هو الوحيد المخول بإنشاء قضايا العدل والتوحيد[4].

تحليل دور العقل والنقل في فكر المعتزلة

تناولت المعتزلة قضية منزلة العقل والنقل بطريقة قد تكون أوقعتهم في عثرات، فقد ظنوا أن العقل قادر بمفرده على فهم وإدراك مسائل العدل والتوحيد، لكنهم وقعوا في خطأ عندما قارنوا بين ما توصلوا إليه بعقولهم وبين ما ورد في النصوص النقلية، في العديد من الحالات، وجدوا تضاربًا بين اكتشافاتهم العقلية والنصوص الدينية الموثوقة، مما دفعهم للتشكيك بالنقل بدلاً من مراجعة فهمهم العقلي واستنتاجاتهم، كان من الأصوب أن يعيدوا النظر في مبادئهم لتنسجم مع النصوص الدينية الصحيحة دون تحريف تلك النصوص أو تكذيبها أو السخرية من من نقلها، فلو كانت الشرائع تُفهم بالطريقة العقلية التي انتهجها المعتزلة، لما كانت هناك حاجة لإرسال الرسل أو إنزال الكتب السماوية.[5]

فالمعتزلة لم يعلنوا صراحة عن وجود تعارض بين العقل والنقل، ولكن منهجهم مبني على هذا التعارض وهذا لأنهم يعتمدون على النظر العقلي البحت في تأصيل أهم قضيتين في الدين وهما العدل والتوحيد بعد ذلك، ينظرون في النقل لقياس مدى التوافق أو الاختلاف مع ما أصَّلوه وقد يؤدي هذا المنهج إلى كثرة الأخطاء والزلات.

التوافق بين العقل الصريح والنقل الصحيح

المعتزلة، وهي إحدى الفرق الكلامية البارزة في الفكر الإسلامي، قد منحوا العقل مكانة أساسية ومتقدمة على النصوص الشرعية في فهم الدين إذ اعتبروا الأدلة النقلية تابعة ومبنية على الأدلة العقلية، مما جعلهم يعتقدون أن البرهان العقلي هو الجوهر والأصل، بينما البرهان النقلي مجرد فرع مستمد منه .هذا يتماشى مع قاعدتهم المشهورة "الفكر قبل ورود السمع"

---

1 - الاشعري، مقالات الإسلاميين، ص480 وينظر الحربي عبدالمجيد صالح. (2024). جهود علماء التفسير في الرد على المعتزلة في مصادر التلقي ومنهج الاستدلال .المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية.380-343 ,(30)8 ,

2 -نصر محمد الكيلاني الفاهم، دور العقل في الفكر العقدي الاسلامي، مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية ، العدد التاسع 2007، م ص 70.

3 - الجاحظ: الرسائل الأدبية، ط2، بيروت: دار الهلال، ص436

4 - حسن حنفي: موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، م2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 125.

5 - احمد بن عبد الحليم ابن العباس تقي الدين ابن تيمية : درء تعارض العقل والنقل، تحقيق محمد رشا وسالم ، ج 10، طباعته ونشره ادارة الثقافة والنشر بالجامعة، مملكة عربية سعودية جامعة امام محمد بن سعود الاسلامية، ط1 ص254 .

وقد لاحظ الجاحظ، الذي يُعتبر من أبرز علماء المعتزلة، أن الأدلة العقلية هي أساس كل الحجج وأهمها، إذ إنها تقود الإنسان إلى معرفة الله عز وجل، وهي معرفة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال دليل العقل الذي يدرك الإنسان فعله بقدر وسعه يتم ذلك عن طريق استخدام العقل في التحليل والاستدلال ومن هنا تتجلى أهمية العقل في الفكر المعتزلي؛ حيث إنه بالعقل يستطيع الإنسان أن يتعرف على المعبود ولذلك يجب على المكلف التفكر والاستعراض المنطقي للوصول إلى معرفة الله تعالى، لأن هذه المعرفة لا تُكتسب بالضرورة أو المشاهدة المباشرة، بل تتطلب تفكيراً وتدبراً عميقين من خلال الاستدلال العقلي.[1]

التوافق بين العقل الصريح والنقل الصحيح يعبر عن انسجام العقلانيات المنطقية مع النصوص الدينية المتفق عليها، هذا التوافق يشير إلى إمكانية تحقيق تناغم بين التفكير العقلاني والمعارف المستنبطة من المصادر الدينية الموثوقة، بحيث يمكن للعقل أن يعمل جنبًا إلى جنب مع النقل لاستيعاب وفهم الحياة والوجود بشكل أعمق وأشمل يقول الإمام ابن تيمية: إن كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه السلف من الأمة وأئمتها ليس فيه ما يتعارض مع العقل الواضح، وما يتناقض مع العقل فهو باطل، فالكتاب والسنة والإجماع لا يحتويان على بطلان، لكن قد توجد ألفاظ لا يفهمها البعض أو يساء تفسيرها، المشكلة ليست في النصوص الشرعية بل في فهم الناس لها،[2] كما قال تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [3]

كما أن كل ما يعرفه العقل الصريح لا يمكن أن يعارضه الشرع أبداً، بل إن النقل الصحيح لا يتعارض أبداً مع العقل الصريح قط، وقد تبين لي بعد التفكير في الأمور التي يختلف فيها الناس أن ما يتعارض مع النصوص الصحيحة هو مجرد شبهات فاسدة يدرك العقل بطلانها، بل إن العقل يمكن أن يثبت نقيض تلك الشبهات مما يتماشى مع الشريعة، وحتى مسائل الأصول الكبيرة مثل مسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوات والمعاد وغيرها، ما يثبته العقل الصريح لم يتعارض معه النقل قط، والنقل الذي يُزعم المعتزلة أنه يعارضه: إما حديث موضوع أو دليل ضعيف، وهذا لا يصلح كدليل لو كان دون تعارض مع العقل، فكيف إذا خالفه العقل الصريح؟[4]

ثانيا :لأسباب التي تؤدي إلى تصور وجود تعارض بين العقل والنقل

يمكن أن يظن البعض وجود تعارض بين ما يستنتجه العقل وما ينقله النص الديني، وهذا الظن في مجمله غير صحيح، إذ لا يمكن لعقل الإنسان الواعي والواضح أن يتناقض مع النصوص الدينية الصحيحة يوجد العديد من الأسباب التي قد تقود إلى هذا التصور الخاطئ للتعارض ومن أبرزها:

أولاً: تصور البعض أن القضية المطروحة ليست من القضايا التي يمكن للعقل البشري أن يدركها، مثال على ذلك هو إنكار المعتزلة للصفات الإلهية بزعم أن إثباتها ينطوي على تشبيه، وادعائهم أن هذه المسألة محسومة عقلًا بضرورة تأويل آيات الصفات لتجنب التشبيه، ففي حقيقة الأمر إن مسألة الصفات ليست بالضرورة قضية عقلية تحكمها قواعد صارمة، لأن إثبات الصفات التي أقرها الله تعالى لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من صفات بدون تحديد أو تشبيه أو تمثيل لا يعني بحال من الأحوال تشبيه الله بمخلوقاته[5]

ثانيا: يكمن في أن بعض الروايات ليست من النوع الصحيح والموثوق الذي يمكن الاعتماد عليه، بل تعتبر من الأخبار الموضوعة التي اتفق علماء الحديث على تكذيبها.

ثالثا: عدم استيعاب ما يقصده المتحدث صعوبة فهم المعاني والمقاصد العميقة للحديث النبوي قد تنشأ نتيجة للعديد من العوامل المتداخلة، قد تكون هذه العوامل مرتبطة باللغة المستخدمة في الحديث والتي قد تتسم أحيانًا بالتعابير البلاغية أو المصطلحات الدينية التي تحتاج إلى تفسير دقيق، بالإضافة إلى ذلك قد يتطلب الأمر معرفة بالسياق التاريخي والثقافي الذي قيل فيه الحديث لفهم التطبيقات والغايات المقصودة بشكل كامل، تُعتبر الدراسة المتأنية والشروحات الموثوقة من العلماء المختصين وسائل مهمة لتعميق الفهم والاستيعاب لجوهر التعليمات والقيم التي تحتويها الأحاديث النبوية الشريفة[6].

1- الجاحظ، **الرسائل**، ص 439 وينظر بن هواري، كلثومة، يحي & ,عبد السلام. (2024). مسلك القاضي عبد الجبار المعتزلي في الاستدلال المعرفي من الدليل إلى نظرية المعرفة .آفاق علمية.433-417 ,(2)16 ,

2 - ابن تيمية ابن العباس تقي الدين احمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، ص256 احمد، هجران عبد الإله، عبد الجبار & , رؤى زبير. (2021). موقف المعتزلة و الأشاعرة من العقل .*آداب الرافدين*.780-759 ,(85)*51* ,

3 - سورة النحل: الآية، 89.

4 - ابن تيمية ابن العباس تقي الدين احمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، ج10، ص.256

5 - القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: أحمد بن حسين ، دار احياء التراث العربي – بيروت- ص182-185عبد الغني العمري، مراتب العقل والدين، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1 ، 2010م، ص .13

6 - ناصر بن عبد الكريم العلي العقل :شرح الطحاوية، المكتبة الشاملة ج1، ص4

عدم العناية بالنقل بين ما يدركه العقل وما يعجز عن إدراكه

قد يبدو لبعض الأشخاص عدم التمييز بين ما يمكن للعقل البشري أن يدركه بسهولة وما يقف خارج نطاق قدرته على الفهم والتصور هو تحدٍّ كبير، وكثيرًا ما نجد أنفسنا محاولين استيعاب مفاهيم أو أحداث تتجاوز حدود معرفتنا الحالية وتتطلب منا توسعًا في التفكير والانفتاح على مستويات أعمق من الإدراك. هذا التداخل بين حدود الإدراك وما يبقى غامضًا وغائمًا قد يكون له تأثير كبير على نهجنا للمعرفة وإدراكنا للكون من حولنا. يأتي هذا التحدي ضمن رحلة مستمرة نحو توسيع آفاق وعينا وتطوير معايير جديدة للفهم، مما يتطلب منا قابلية لاحتضان ما هو مألوف وما هو غير ذلك على حد سواء، وقد عبّر الإمام ابن تيمية عن هذا المعنى بقوله: إن الرسل لا يأتون بما يتناقض مع العقل ولكن بما يفوق قدرة العقل على الفهم؛ فهم لا ينقلون عن أمور مستحيلة منطقياً، بل عن أشياء تتجاوز إدراك العقل[1].

النظرة العقلية للقرآن الكريم

عندما وضع المعتزلة أصولهم العقائدية القائمة على العقل، تعاملوا مع آيات القرآن الكريم بأسلوب انتقائي،كان هدفهم انتقاء الآيات التي تتماشى مع فكرهم لإعطائها دورًا داعمًا وليس أساسيًا،أما حين واجهوا آيات تخالف معتقداتهم، كانوا يلجأون لتأويلها بحيث تتناسب مع قواعدهم العقلية .غالباً ما اعتبرت تلك التأويلات نوعًا من التحريف للنصوص الأصلية، حيث كانوا يستندون إلى الآيات لتأكيد صحة ما تؤمن به عقولهم، نتيجة لهذا النهج، ظهر تعارض بين أصولهم الفكرية والنصوص الدينية، ومع ذلك لم يسعوا لمراجعة قناعاتهم لتتوافق مع النص، بل عمدوا إلى إعادة تفسير الآيات بعيدًا عن دلالاتها الواضحة[2]

تعتبر مدرسة المعتزلة أن فهم الآيات القرآنية يجب أن يعتمد على العقل والمنطق إلى جانب النصوص الدينية في هذا السياق، يتحدث القاضي عبد الجبار عن تفسير آيات معينة تدل على مشيئة الله، مثل: الآيات الواردة في سورة البقرة والأنعام والإنسان، حيث يرفض المعتزلة استخدام الأدلة السمعية وحدها للبرهنة على مسألة مشيئة الله، معتبرين أن استخدام العقل ضروري لتفسير هذه النصوص.[3]

والقاضي عبد الجبار يعترض على الذين يثبتون مشيئة الله من خلال الحجة السمعية فقط، مشيرًا إلى أن الرؤية العقلية والعدالة أمران أساسيان لإثبات الكمال الإلهي، فهو يؤكد أنه بدون الرجوع إلى العقل، لا يمكن التأكد من صحة النصوص السمعية نفسها، وبالتالي فإن الاستدلال بها يكون مستحيلاً ما لم يتم تأويلها بطريقة تتوافق مع العقل[4].

من خلال هذا المنهج، يسعى المعتزلة إلى التوفيق بين النصوص الدينية والفكر العقلي لضمان عدالة وحكمة الإله، مما يقود إلى تفاسير تتماشى مع مبادئهم الفلسفية واللاهوتية.

النظرة العقلية للأحاديث عند المعتزلة

يتناول المعتزلة دور العقل والسنة النبوية في الفكر الإسلامي بمنهجية تركز على أهمية العقل في تفسير النصوص الدينية، فينظر المعتزلة إلى العقل كأداة أساسية في فهم وتفسير الأمور الروحية والشرعية، معتبرينه مكملًا للسنة النبوية، فهم يرون أن العقل قادر على توضيح مقاصد النصوص الدينية وتفسيرها بما يتفق مع مبادئ العدالة والإرادة الإلهية، ومن هذا المنطلق، يعطون أهمية كبيرة للتوافق بين الأدلة النقلية والعقلية للوصول إلى فهم أعمق للإسلام.[5]

لم يكن لدى المعتزلة معرفة واسعة بحديث النبي، حيث يميل الإنسان عادةً إلى معاداة الأمور التي يجهلها والتقليل من قيمتها وشأنها، وقد تجلى هذا في موقف المعتزلة من حديث رسول الله؛ فقد كانوا يقومون بمقارنة الحديث النبوي مع مبادئهم العقلية، فإذا كان الحديث يتوافق مع هذه المبادئ، كانوا يعتمدونه كدعم إضافي وليس كمصدر أساسي، أما إذا تعارض معه، فكانوا يكذبون الحديث ويطعنون في مصداقية رواته ولم يكن لديهم اعتبار لحال الرواة أو مدى صحة الحديث، إذ كانوا يرفضون الحديث لمجرد عدم توافقه مع أصولهم العقلية، وإن لم يتمكنوا من رفض الحديث، ادعوا أنه حديث آحاد، وأن مثل هذه الأحاديث لا تولد اليقين ولا يجوز الاعتماد عليها في مسائل الاعتقاد، وإذا فشل هذا الادعاء، كانوا يلجأون إلى تأويل الحديث ليتناسب مع مبادئهم العقلية.[6]

---

1 - ابن تيمية ابن العباس تقي الدين احمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، ج10، ص257

2 - المحاسبي: مائية العقل في العقل وفهم القرآن، تحقيق: حسين القوتلي، -بيروت-1981م، ص209

3 - متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، ضبط ومراجعة أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق علي وهبة، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية،2119 ص.2

4 - القاضي عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، طبعة تونس، 1972، ص 128، ص: 139. درويش، ر. ع. ا. د & .,راضي عبد الله درويش. (2019). القواعد العقدية المتعلقة بالعقل عند المعتزلة دراسة تأصيلية .حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق ,(1)9 , 639-720.

5 - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 88.

6 - حسني زينة: تصور العقل عند القاضي عبد الجبار، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط،1 1978.

المبحث الثاني : إيثار العقل على النص الديني

تُعتبر فكرة تقديم العقل على النص في الاستدلال على مسائل الاعتقاد من القضايا الهامة التي تثير نقاشات واسعة في الأوساط الفكرية والدينية، تكمن أهمية هذه الفكرة في أنه عندما يتعلق الأمر بفهم العقائد والحقائق الروحية، قد يجد البعض أن الاعتماد على العقل والمنطق يعطيهم القدرة على تفسير الأمور بعمق وتحليل أطروحاتها بناءً على الأدلة العقلية. وفي السياق ذاته، يرى آخرون أن النقل، المتمثل في النصوص الدينية المقدسة والتقاليد المتوارثة، يجب أن يكون له الأولوية باعتباره المصدر الأصيل الذي يوجه الناس نحو الحقيقة، هذا الموضوع يتطلب التوازن بين المصادر، حيث يمكن للعقل أن يسهم في فهم أعمق للنصوص، بينما يقوم النقل بتقديم الأسس الثابتة التي تُرشد العقل في استدلالاته.

حجج المعتزلة في تفضيل العقل على النقل

ظهر المعتزلة بمنهجهم الفريد والمتميز الذي ابتعد عن مسار السلف التقليدي، حيث قرروا أن العقل يجب أن يكون الأساس في الاستدلال على مسائل العقيدة، بحيث يصبح هو الأصل الذي تُبنى عليه العقائد دون سواه، ولقد رأوا أن جميع الأدلة الأخرى، مثل الكتاب والسنة النبوية والإجماع، مجرد فروع تُستخدم لدعم ما أقرته عقولهم ويصفونه من توافق الكتاب والسنة مع ما ذهبوا إليه، هذا التوجه العقلي يتجلى بوضوح فيما ذكره القاضي عبد الجبار حين قال إن الدلائل تعتبر أربعة :حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، وقد أكد أن معرفة الله تعالى لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال حجة العقل[1]

وفي حالة التساؤل حول سبب اقتصار الأدلة على هذه الأربعة أو لماذا لا يمكن معرفة الله تعالى إلا بالعقل، فإن القاضي يجيب بأن الأدلة هي ما يوصل الناظر إلى العلم بغيرها، وهذه الصفة لا تنطبق إلا على الأدلة الأربع المذكورة .ومع ذلك، فإنه يوضح أيضًا، أنه في المرحلة الثانية المعنية بكيفية أن معرفة الله تعالى لا تُنَال إلا من خلال العقل، يتم التأكيد على أن بقية الأدلة تعتبر فروعا تعتمد على معرفة توحيد الله وعدله، لذا إن استخدمنا أيًا منها للاستدلال على الله فسنعتمد على الفرع للاستدلال على الأصل وهو أمر غير جائز[2]

كما أوضح بأنه إذا أردنا تثبيت الكتاب كحجة، فعلينا إثبات أنه كلام صادر عن عدل حكيم لا يكذب ولا يُحتمل الكذب، وهذا بدوره يعتمد على معرفتنا بتوحيد الله وعدله، ومثله بالنسبة للسنة النبوية التي تستمد حجتها من ثبوت أنها سنة رسول عدل حكيم، وكذلك الحال بالنسبة للإجماع الذي يستند في حجته إما إلى الكتاب أو السنة، وكلاهما فروع تعتمد على معرفة الله الواحد سبحانه وتعالى والذي ينفرد بالعدل والتوحيد[3]

مصادر الاستدلال على قضايا الاعتقاد لدى المعتزلة

المصدر الأول: العقل

يرى المعتزلة أن العقل هو المصدر الأساسي لتكوين العقيدة والاستدلال عليها، بينما تُعتبر المصادر الأخرى ثانوية تعتمد عليه، يشير القاضي عبد الجبار إلى أن دلالة العقل تأتي أولًا لأنها تميز بين الحسن والقبيح وتثبت حجية الكتاب والسنة والإجماع، البعض قد يظن خطأً أن هذه الأدلة هي فقط الكتاب والسنة والإجماع، لكن العقل هو الأساس لأنه الوسيلة التي يخاطب الله بها أهل العقول.[4]

يقول القاسم الرسي: هناك ثلاث حجج يعتمد عليها المعبود في مخاطبة العباد :العقل، الكتاب، والرسول .فالعقل يعرفنا بالمعبود، والكتاب يوجهنا لعبادته، والرسول يعطينا المعرفة عن العباد. والعقل هو أساس الحجتين الأخيرتين، إذ بفضله نفهمهما، وليس من خلالهما يتبع ذلك الإجماع كحجة رابعة تشمل الحجج الثلاث وتكملها[5].

المصدر الثاني: الكتاب

المعتزلة يعتبرون القرآن الكريم مصدراً للاستدلال في مسائل الاعتقاد، لكنهم يستخدمونه بشكل فرعي ومستأنس وليس أصيلاً ، فهم يعتمدون على العقل كمصدر أصلي؛ إذ يأخذون بما جاء في القرآن إذا اتفق مع عقولهم، ويؤولون ما يرونه مخالفاً. لذلك لا يستخدم المعتزلة الآيات كمصدر أساسي للعقيدة ولا يستدلون بها في مسائل التوحيد والعدل، والقاضي عبد الجبار يوضح أن السمع لا يصح الاستدلال به على التوحيد والعدل[6]

---

1 - القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 139

2 - القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 770

3 - نفس المصدر السابق، ص 770.

4 - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 139.

5 - لإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي: مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي، مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م، ص131

6 - لأبي محمد الحسيني الآجري : الشريعة ، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة ، السنة المحمدية، - القاهرة- 1369ه، ص44

يقدم المعتزلة الآيات المرتبطة بالعدل والتوحيد لتبيان انسجامها مع منطقهم وتفكيرهم، ويشير القاضي عبد الجبار إلى أنه ليس الغرض منها إثبات التوحيد والعدل، بل الهدف هو إظهار أن المخالفين لا يستندون فعلياً إلى القرآن رغم ادعائهم عكس ذلك .والمقصود أيضاً هو توضيح أن القرآن، مثل العقل، يوجه لما نؤكد عليه، رغم أن دلالته تأتي من ناحية التأكيد .ويتساءل: كيف يمكن الاعتماد على النص السمعي في مثل هذه المسألة، وهل يعني هذا استخدام الفرع للاستدلال على الأصل؟ لأنه يرى أن ذلك غير ممكن[1]

المعتزلة يعتبرون الاستدلال بالقرآن جائزا في قضايا غير قضايا العدل والتوحيد، ويوضح القاضي عبد الجبار في معرض حديثه عن أدلة نفي رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة أن الاستدلال على هذه المسألة يمكن أن يكون بالعقل والسمع معا، لأن صحة السمع ليست قائمة على هذه المسألة بعينها، فإذا لم تقف صحة السمع عليها، فإن الاستدلال بالسمع جائز، واستشهد بفكرة أنهم يسمحون بالاستدلال بأن الله حي، طالما أن صحة السمع لا تعتمد على ذلك، ويشرح ذلك بقول إنه يمكن لأي شخص أن يدرك أن للعالم صانعا حكيما دون الحاجة لمعرفة ما إذا كان خاضعًا للرؤية أم لا، ومن هنا لم يكفر من خالفهم في مسألة رؤية الله لأنها لا تؤدي إلى جهل بذاته أو صفاته، وأشار إلى سؤال موسى عليه السلام في قوله تعالى﴿ **رب أرني أنظر إليك** ﴾[2] في بأنه قد يكون سؤاله لنفسه، لأن كون الشيء مرئيًا لا يعني شرطًا أو صفة خاصة به.[3]

المصدر الثالث: السنة

لم يكن لدى المعتزلة معرفة عميقة بحديث الرسول، وكانوا يعرضون الحديث على أصولهم الخاصة، فإذا وافق الحديث ما توصلت إليه عقولهم، أخذوا به كمؤيد وليس كمعتمد أساسي، أما إذا لم يتفق الحديث مع أصولهم العقلية، فإنهم يشككون في صحته وقد يصلون إلى حد التكذيب، لذا كان موقفهم غالباً يتسم بالتشكك وأحياناً الإنكار، لأنهم يعتمدون على العقل في تقييم الحديث وليس العكس[4].

يذكر الإمام ابن تيمية أن غالب أهل البدع يرفضون اتباع الرسول إذا خالفت أقواله معتقداتهم، يشير إلى أنهم يحاولون تجنب الحجة إما برفض النقل، أو بتأويله، فيطعنون أحيانًا في الإسناد وأحيانًا في المتن فالنتيجة أنهم لا يتبعون حقيقة السنة والقرآن[5]

يفرق المعتزلة في الحديث بين المتواتر وخبر الآحاد، ويعتقدون أن أخبار الآحاد لا تحقق اليقين، لذلك لا يرون جواز استخدامها في مسائل الاعتقاد، وقد رفضوا العديد من أحاديث النبي ﷺ لهذه الحجة، يوضح القاضي عبد الجبار أنهم يرون أن خبر الواحد لا يؤدي إلى العلم، بينما تتطلب مسائلنا الوضوح والثبات[6]

المصدر الرابع: الإجماع

يرى المعتزلة أن الإجماع يمثل مصدراً مهماً في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، حيث يعتبره مصدراً يساعد في تعزيز الأفكار التي يقرها العقل والعقلانية، بالنسبة إليهم، يحتل الإجماع مرتبة هامة ولكن ثانوية مقارنة بالكتاب والسنة، إذ يستخدمونه كمصدر داعم وليس أساسي، يجب أن يكون الإجماع، وفقاً لنهجهم، مدعوماً بأحد الأسس الثلاثة :العقل أو الكتاب أو السنة؛ فلا يقبلون أي إجماع لا يستند إلى أحد هذه الأصول الثلاثة.[7]

حجة المعتزلة في أولوية العقل على النقل.

يرى المعتزلة أن العقل هو الأداة الأساسية لفهم وتحليل النصوص الدينية، معتقدين أن العقل يمكنه التمييز بين الحق والباطل، هذه النظرة تجعلهم يقدمون العقل في بعض الأحيان على النصوص الدينية التقليدية، خاصة عندما تبدو متعارضة مع المنطق أو مبادئ العدل الإلهي كما يتصورونها، فالمعتزلة يرون أن الله قد وهب الإنسان العقل ليفكر ويتدبر، وهذا يمنحه القدرة على الوصول إلى الحقيقة وتجعل العقل معيار التفريق بين الصواب والخطأ.

يقول القاضي عبد الجبار: إن النظر الصحيح ضروري لفهم الكتاب والسنة ومعرفة صحتهما، ويؤكد أن القرآن في قضايا التوحيد والعدل يعزز ما تدركه العقول، لكنه لا يمكن أن يكون دليلاً وحده.[8]

---

1 - مجموع الفتاوى لابن تيمية: جمع وترتيب، عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، - الرياض-1400ه، ج18، ص382.

2 - سورة الأعراف: الآية:143

3 - شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، 269

4 نفس المصدر السابق:770

5 - في العقيدة الإسلامية بين السفلية والمعتزلة: محمود خافاجي، دار المقتبس، سنة النشر: 1399 ؛ رقم الطبعة: 1. ص28

6 - عبد الجبار بن أحمد: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 128.

7 - شرح الأصول الخمسة : القاضي عبد الجبار، ص88، 89

8 - نفس المصدر السابق: ص90.

ويوضح القاسم الرسي أن الله قدم ثلاث حجج للعباد: العقل، الكتاب، والرسول، حيث العقل هو أصل الحُجتين الأخيرتين لأنه يعرّفنا بهما .يشدد القاضي عبد الجبار على أن العقل يأتي قبل النقل لأن الله يخاطب أصحاب العقل، وهو ما يثبت حجية الكتاب والسنة والإجماع.[1]

بعد أن أكد المعتزلة أن العقل هو الأساس للنقل، أشاروا إلى أنه لا يجوز تقديم الفرع على الأصل ويرون أن تقديم الفرع يعد طعناً في الأصل، مما يعني أن الطعن في الأصل هو أيضاً طعن في فرعه .بناءً على ذلك، يعتبرون أن تقديم النقل على العقل طعن في الاثنين معاً.

يقول القاضي عبد الجبار إنه لو اعتمدنا على الأدلة النقلية للاستدلال على الله دون تأكيد عقلانية تلك الأدلة أولاً، لكان ذلك استدلالاً بفرع على أصل، وهو أمر غير مقبول. يوضح أن القرآن مثلاً يُعتبر حجة فقط عندما يُثبت أنه كلام صادر عن كيان عادل حكيم لا يكذب، وهذه الحجة تعتمد على معرفة مسبقة بالله وتوحيده وعدله، الأمر نفسه ينطبق على السنة؛ فهي تُعتبر حجة فقط عند إثبات أنها سنة رسول صادق حكيم، والإجماع أيضاً يتوقف على الاستناد إلى الكتاب أو السنة، وكلاهما يعتمد على معرفة الله تعالى كأساس.[2]

لتوضيح نهج المعتزلة في تقديم العقل على النقل حيث يعتبر المعتزلة العقل أساس النقل، وتقتصر مكانتهما في مسائل العدل والتوحيد على أربع حالات :

- تقديم العقل والنقل معًا :مستحيل، لأن صحة النقل تُعرف بالعقل
- تأخير العقل والنقل معًا :باطل، لأنه يعني هدم الشريعة.
- تقديم النقل على العقل: غير مقبول، لأن العقل هو أساس إثبات الخالق وصفاته والمعجزات، بدون دور العقل، تفقد الأدلة النقلية معناها
- تقديم العقل على النقل :الحل الوحيد المتسق مع منهج المعتزلة.[3]

المبحث الثالث : تأويل النصوص في الفكر الاعتزالي:

تأويل النصوص لدى المعتزلة كان محورياً في تشكيل منهجهم الفكري، إذ اشتهرت بعقلانيتها ومحاولة المواءمة بين الدين والعقل وركزوا على مبادئ التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .اعتقدوا بعدالة الله، مما دفعهم لتفسير الآيات والأحاديث بما يتفق مع هذا الاعتقاد، رأوا أن النصوص ليست حرفية دائماً بل تحتاج لتفسير مجازي أو عقلاني، خاصة في القضايا المعقدة أو التي تتعارض ظاهرياً مع العدل الإلهي، مما سمح لهم بتقديم رؤية ديناميكية لعقلنة الفكر الإسلامي.

تعريف التأويل:

التأويل عند المعتزلة، كما يوضحه ابن تيمية، هو تغيير المعنى الظاهر للنص إلى معنى آخر أقل وضوحاً استناداً إلى دليل يرافقه. هذا هو ما يعنيه غالبية المتأخرين عندما يتحدثون عن تأويل نصوص الصفات ***4***.

أحد أهم الأسباب التي دفعت المعتزلة إلى تأويل النصوص هو اعتقادهم بضرورة عرضها على العقل .ولكن، كيف كان مفهوم العقل لديهم؟

أ :مبدأ العقل: يحتل العقل مكانة أساسية عند المعتزلة، حيث يُعتبر دليلاً مفضلاً على الكتاب والسنة .يوضح القاضي عبد الجبار المعتزلي هذا المفهوم بقوله" :نبدأ بدلالة العقل لأن بوساطته نميّز بين الحسن والقبيح، ولأن من خلاله ندرك أن الكتاب والسنة والإجماع هم في ذاتهم حجج قد يستغرب البعض من هذا الترتيب فيعتقدون أن الأدلة محصورة فقط في الكتاب والسنة والإجماع، أو يفترضون أن دور العقل يأتي متأخراً، إلا أن الأمر ليس كذلك، إذ إن الله خاطب أهل العقل فقط."[5]

من خلال النص السابق، نلاحظ بوضوح ظهور مبدأ جوهري نادت به فرقة المعتزلة، ألا وهو الاعتماد على العقل كمصدر أساسي للفهم والمعرفة هنا يظهر الجدل الطويل والتاريخي الذي شغل الفرق الإسلامية كافة عبر الأزمان : أيهما يجب أن يُقَدَّم على الآخر، العقل أم النقل؟

اختار المعتزلة مسلكهم في اعتماد العقل كأساس لتفكيرهم وفلسفتهم، مستندين إلى أن فهمهم للعالم والدين يجب أن يتأسس على هذا الأصل المهم. من جهة أخرى، نجد أن أهل الحديث أو من يُعرفون بمدرسة السلف، يقدمون

1 - عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، 1972، ص 128

2 - شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص724.

3 - عبد الغني العمري، مراتب العقل والدين ، طبعة ،2009 طبعة مصححة، رقم الايداع قانوني 1020/2000

4 - مجموعة الفتاوى: لابن تيمية، ج3 ، ص 37.

5 - القاضي عبد الجبار : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 139.

النصوص المقدسة على العقل1، بالرغم من أنهم يجزمون بأن النصوص الصحيحة لا تتعارض مع العقل الواضح والسليم .للتأكيد على هذه الرؤية، قام شيخ الإسلام ابن تيمية بتسطير رؤيته في كتابه المعروف "درء تعارض العقل والنقل" ، حيث حاول فيه التوفيق بين العقل والنقل وبيان عدم وجود تناقض بينهما.

إضافة إلى ذلك، إن ظهرت نصوص دينية يقينية تعارض مبادئهم الأساسية، يلجؤون إلى التأويل الذي يعتبره البعض تحريفًا للكلمات عن معانيها الأصلية من المهم التنبيه على أن باب التأويل لديهم ليس مقصورًا فقط على صفات الله سبحانه وتعالى، بل يمتد ليشمل مواضيع كثيرة أخرى مثل الإيمان، قصص الأنبياء، الوعد والوعيد، وغيرها من المجالات الدينية الهامة.

تأثير التأويل في النصوص الدينية:

الحقيقة التي تبرز بوضوح هي أن المعتزلة واجهوا مشكلة كبيرة عندما قاموا باستخدام العقل في تحليل النصوص؛ فقد وجدوا أن بعض النصوص لا تتناسب مع مبادئهم العقلية .وللتغلب على هذه المشكلة، كان لا بد لهم من إيجاد حل ينقذهم وإلا لكانوا وقعوا في مأزق شديد، كما يُقال .لذلك، ابتكروا مفهوم التأويل وبدأوا في تفسير النصوص بشكل يتجاوز ظاهرها، مما أدى إلى تورطهم في إشكالات لا حصر لها.

تعد هذه النصوص من بين تلك التي تشكل إيهاماً بالتشبيه كما يعتقد البعض، حيث يؤكدون على ضرورة نفي التشبيه عن الله تعالى من جميع الجهات ويستندون في ذلك إلى قوله تعالى :﴿ليس كمثله شيء ﴾*2* يعتبر هؤلاء أن الآية الكريمة بمثابة تجسيد لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن أي شبيه أو نظير، ولكن يتساءل المرء حول مفهومهم للتنزيه؟ وكيف فسرت المعتزلة، وهي إحدى المدارس الفكرية في الإسلام، هذه الآية؟

تعتقد المعتزلة أن تنزيه الله سبحانه وتعالى يتطلب نفي الصفات المادية عنه، كالوجود بالهيئة الجسمية أو الكنهي الجوهرية أو العرضية، بالإضافة إلى أي صفات تتعلق بالجسمية مثل الوجود في مكان معين، أو الحركة، أو الذهاب والمجيء، وكذلك نفي الجوارح والأعضاء وما شابه ذلك .وقد لخص الشيخ أبو الحسن الأشعري ، معتقدات المعتزلة فقال إنهم يعتبرون الله تعالى ليس جسماً ولا شبحاً، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحماً، ولا دماً، ولا شخصاً، ولا جوهراً، ولا عرضاً...،3 إلخ. من نفي الصفات المجسمة

وينتج عن هذا الاعتقاد أن أي نص شرعي قد يوحي ظاهره بالتشبيه، مثل حديث الاستواء والمجيء والوجه واليد والعين والساق، يتم فهمه وتأويله بشكل مختلف يتماشى مع مقتضيات اللغة وقواعد النحو وغيرهما حسب زعمهم .في الحقيقة، يبذلون جهداً كبيراً في إعادة تفسير هذه النصوص، وربما يصل الأمر إلى درجة التكلّف في كثير من الأحيان بسعيهم لتجنب الفهم الحرفي الذي قد يتعارض مع فلسفتهم.

مساوئ التأويل

أولا: هو قولهم بأن كل نص يوهم بالتشبيه يجب تأويله .لكن هل يحتوي كتاب الله على إيهام؟ أم أن الأذهان المخطئة هي التي تتوهم، والمفترض أن العقيدة لا تكون مجالاً للتوهم.

ثانيا: يتعلق بالتأويل بالمعنى السابق، والذي يُعتبر بدوره طعنًا في القرآن الكريم، إذ يؤدي إلى ظن بأن ظاهر القرآن كفر .فهل عجز الله ورسوله عن توضيح كلام الله؟ رب العزة يصف القرآن بأنه كتاب مبين قال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ *4*﴾ وبيّن بأنه أوضح ما فيه ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾[5] وأكد على صدقه قائلاً إنه لا أحد أصدق كلامًا من الله ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾*6* إذن لا يوجد من يعلم عن الله أفضل من الله ذاته، ولا يوجد من يصدق خبره أكثر من خبر الله، ولا يوجد بيان أصح من بيان الله .فكيف يمكن اعتبار ظاهر النصوص كفرًا أو الاستحالة؟ هذا تحدي صريح للفهم السليم للنصوص

ثالثا: بحسب المعتزلة، فإن باب التأويل الذي فتحوه قد جلب شرورًا عديدة للإسلام، حيث أنهم بذلك فتحوا الطريق أمام الزندقة عندما قاموا بتأويل النصوص كما يرونها، تبعتهم الباطنية واستغلوا ذلك لتبرير تأويلاتهم الخاصة بقضايا الحلال والحرام والصلاة والصوم والحج والحشر والحساب، وكل حجة يستخدمها المعتزلة للدفاع عن آرائهم في الأحكام والآخرة يمكن أن تقابلها الباطنية بحجة مساوية أو أقوى بناءً على تأويلهم للصفات، فلماذا يعتبر المعتزلة التأويل الذي يقومون به لصفة العلو قد جاء بهدف التنزيه والتوحيد بينما يعتبرون تأويل الباطنية للبعث والحشر كفرًا

---

1 - ابن تيمية، : تعارض العقل والنقل، م1، ص 33

2 - سورة الشورى: الآية: 11

3 - ابن تيمية، : تعارض العقل والنقل، م1، ص 33

4 - سورة هود الآية: 1.

5 - سورة فصلت الآية: 3.

6 -سورة النساء الآية: 87.

وردة؟ ألا يقوم الطرفان برد ظواهر النصوص، رغم أن نصوص العلو أكثر شهرة من نصوص الحشر الجسماني؟ ولماذا يكفر المعتزلة الباطنية مع أنهم يشاركونهم في أحد أعظم أصولهم؟[1]

وأخيرا نحن لا نرفض التأويل بمعناه الصحيح كما أشار شيخ الإسلام ابن تيمية، وغيره،[2] وهو بمعنى التفسير وما يستند إليه الكلام، إنما نرفض التأويل الذي يؤدي إلى تحريف النصوص وتغيير معانيها، وهذا هو التأويل المرفوض.

هذا الفهم للتأويل على الرغم من أنه لم يظهر كمصطلح محدد في كتابات المعتزلة، إلا أنهم اتبعوا هذا النهج عند تفسيرهم لآيات الصفات وتحويلها عن ظاهرها وزعموا أن قرينة التنزيه تفرض عدم اتخاذ هذه الآيات بظاهرها، وإلا سنقع في التشبيه.

المبحث الرابع: رفض خبر الآحاد في العقيدة

عرَّف المعتزلة خبرَ الآحاد بأنه الذي لا يُعلم كونه كذباً أو صِدقاً[3]

لذلك، لا يعتبرون خبر الآحاد جزءًا من السنة المروية عن النبي ﷺ، لعدم ضمان صحته، ويُعتبر جزءًا من السنة فقط بشكل تقليدي متعارف عليه بناءً على هذا، يمتنع المعتزلة عن الاعتماد على خبر الآحاد في الأمور الدينية لأنه يؤدي إلى الظن وليس اليقين. بدلاً من ذلك، يعتمدون على الإجماع القطعي ويرفضون الاحتجاج بأخبار الآحاد لكونها معرضة للكذب أو السهو أو التعديل[4].

خبر الاحاد الذي يقبله المعتزلة

يشرح القاضي عبد الجبار في كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل أن العلم لا ينبني على خبر أربعة شهود أو أقل، فإذا لم يَنتَج العلم من خبر أربعة، فلن يَنتَج بالتأكيد من خبر واحد أو اثنين أو ثلاثة، ويُبرز أهمية أن العلم إن وصل بخبر الفرد وجب أن يصل بأي عدد فوقه بالصفة نفسها، مضيفا أن لو كان خبر الواحد يوجب العلم، لوجب علم المُستمع بخبر النبي ﷺ في الإسراء والمعراج بلا شك، لكن من لم يتحقق من صدق الخبر قد يكون مترددا أو غير عالم به[5]

ويوضح القاضي عبد الجبار أن الخبر الذي يعتمد عليه يجب أن يحقق شروطًا تصل إلى هدف واحد وهو أن تكون الجماعة كبيرة بحيث يستحيل تواطؤها على الكذب بوضوح .يجب ألا يكون هناك ما يحفزهم على الكذب، كالتواطؤ أو غيره، وأن يكون ما نقلوه واضحًا لا لبس فيه لذلك يجب النظر في حال الجماعة وصداقتهم، لضمان خروج الخبر من دائرة الشبهة عندئذ يمكن اعتبار هذا الخبر صحيحًا وموثوقًا الأساس هنا هو التأكد من صدق النية وعدم وجود داع للكذب، فإذا تحققت هذه الأمور، نعلم أنها مخبرة صادقة[6]

يرى النظام أن الخبر يعتمد على القرائن الدالة على صدقه، بغض النظر عن عدد الرواة، فقد يكون الخبر متواتراً لكنه كاذب، أو آحاداً لكنه صادق .المهم هو القرينة التي تشير إلى صدق الخبر وليس عدد الرواة[7] والبغدادي يصف النظام بأنه يعتبر الخبر المتواتر قد يكون كاذباً رغم خروج ناقليه عن الحصر واختلاف نواياهم، وفي المقابل، يعتبر أن بعض أخبار الآحاد يمكن أن تؤدي إلى العلم الضروري، القاضي عبد الجبار يذكر أن النظام يرى إمكانية وقوع العلم الضروري بخبر الواحد إن صاحبته قرينة، بينما قد لا يحدث العلم بخبر الجماعة إذا لم تصاحبه قرينة[8]

شروط المعتزلة في قبول خبر الآحاد

في الأعمال تضمنت بعض التعقيدات .بشكل عام، كان هدفهم هو التقليل من اعتبار خبر الآحاد كمصدر موثوق للتشريع، وبالتالي رفضوا العديد من الأحاديث بحجة أنها لا توفر اليقين المطلوب باعتبارها أخبار آحاد، تضمنت هذه الشروط، التي انتقدها البعض بوصفها مجحفة، المعايير الخاصة لقبول الروايات النبوية في السياق العملي.

---

1 - هشام سعد الدين: التأويل اللغوي عند المعتزلة، جامعة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السابع 2018، ص250.

2 - لأبي الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، ج1، ص 335.

3- القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص 185؛ موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج1ص126.

4- أبو لبابة حسين: موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، دار اللواء للنشر والتوزيع،- الرياض- ط2، 1407ه. ص343

5 - القاضي عبد الجبار : المغني في أبواب العدل و التوحيد)النظر والمعارف، ، تحقيق ابراهيم مذكور، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر،1962م، مصر،1962م، ج12، ص.12

6 - القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل و التوحيد - النظر والمعارف- ،ج12، ص.12

7 - نفس المصدر السابق، ج10، ص16

8 - عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي: الفرق بين الفرق، مكتبة دار التراث، القاهرة، حقق أصوله وفصله وضبط مشكله وعلق حواشيه: محي الدين الدين عبد الحميد.، ص142 .

يعتبر عدم مخالفة ظاهر القرآن الكريم أحد الأصول الأساسية للمعتزلة، فالقاعدة لديهم تنص على أن أي حديث يأتي مخالفًا لظاهر القرآن يعد دليلًا على عدم صحته، حتى وإن أمكن إزالة هذا التعارض الظاهري، ويعد هذا الشرط أيضًا واحدًا من أصول فرق معينة مثل الخوارج، والجهمية، والجبرية[1]

وكذلك ألا يتعارض مع العقل :يشير أبو الحسين المعتزلي إلى أنه لا يمكن قبول النص الذي يتعارض مع الحجة العقلية؛ لأن العقل يقر بأن الله لا يكلِّف الإنسان بما لا يطيقه، واعتبار ذلك مقبولٌ فإن قُبِلَ النص بخلاف هذا، إما سنضطر إلى تصديق التعارض التام، أو نكذّب النبي وننحرف عن معنى المعجز، وهو أمر غير مقبول.[2]

لا يُعتبر خبر الآحاد دليلاً في مسائل الاعتقاد وفقًا للمعتزلة، لأنهم يرون أن خبر الآحاد يؤدي إلى الظن وليس اليقين .والاعتقاد يجب أن يستند إلى اليقين المستمد من أدلة العقول،كما أوضح الجاحظ بقوله :الحكم القاطع يكون للذهن، والاستبانة الصحيحة تكون للعقل[3]

أوضح القاضي عبد الجبار أنه إذا كان الحديث الآحادي يتعلق بالمسائل الاعتقادية، يجب النظر فيه، فإذا كان موافقًا لحجج العقل، يُقبل وتُصدَّق به ليس لذاته، بل بسبب الحجة العقلية .أما إذا لم يكن موافقًا لها، فيجب رده والجزم بأن النبي ﷺ لم يقله؛ وإن قيل، فقد يكون على سبيل الرواية عن غيره، بشرط ألا يُحتمل التأويل إلا بصعوبة .أما إذا كان يحتمله، فيجب تأويله بالتأكيد.[4]

ومما ينبغي التطرق إليه هو خطورة النهج الذي تتبعه المعتزلة في التعامل مع أصولهم الخمسة، وهي المبادئ الأساسية التي يعتنقونها ويمنحونها مكانة الصدارة حتى على وحي القرآن الكريم والسنة النبوية حيث تعتبر هذه الأصول الخمسة بالنسبة إليهم الأساس الراسخ الذي يقوم عليه تفسير الشريعة، بينما يتم التعامل مع القرآن والسنة على أنهما أدلة فرعية ينبغي أن تتماشى مع مبادئهم الأولية لا يكمن الجدال في مجرد التفريق بين الأخبار المتواترة وأخبار الآحاد، وإنما يظهر جلياً عندما يقومون بتحريف معاني آيات القرآن نفسها، والتي تواترت في سياق عقائدي، بحيث تتعارض مع أصولهم التي يكرسونها. ولو كانوا صادقين فعلاً في ادعائهم بأن أخبار الآحاد لا يصح الاستناد إليها في مسائل العقيدة، فلماذا إذن يتجهون إلى تحريف تأويل الآيات المتواترة التي تتعلق بالعقائد، وهو تحريف يبدو أشبه برفضٍ ظاهري أكثر منه تفسيرا؟

يؤكد المعتزلة أن الأحاديث النبوية التي نقلت بطرق غير متواترة – أي التي نقلها فرد أو عدد قليل من الرواة في كل طبقة من طبقات السند- لا تصلح لإثبات أمور العقيدة، بل يمكن أن تُستعمل فقط في المسائل الفقهية والعملية التي لا تتطلب نفس درجة اليقين.[5]

الخلاف مع المعتزلة في خبر الآحاد.

حاول ابن حزم تحديد متى بدأت ظاهرة رفض خبر الواحد .ذكر أن جميع المسلمين قبلوا في البداية خبر الواحد الثقة عن النبي، بما في ذلك السنة والخوارج والشيعة والقدرية، لكنه أشار إلى أن متكلمي المعتزلة في القرن الثاني بدأوا برفض هذا الإجماع، فكانوا بدعته .وتنامت هذه الظاهرة فيما بعد، وتبناها أهل الكلام بمواقف متباينة[6].

تقوم المعتزلة ومعظم الفرق الكلامية بتبرير نبذ الكتاب والسنة بزعمهم أن حديث الآحاد لا يحتج به في العقائد، ويسقطون السنة النبوية من حساباتهم في إثبات التوحيد لأن معظم السنة آحاد والمتواتر منها قليل،حجتهم أن الأحاديث المتواترة تقطع باليقين وتصلح للاحتجاج، بينما أحاديث الآحاد ظنية وتعمل في الأحكام وليس في العقائد، إذاً الشرع نهى عن اتباع الظن، حديث الآحاد هو ما لم يبلغ التواتر حتى وإن كان مستفيضًا وصحيحًا فيما اتفق عليه البخاري ومسلم وقبله الأمة. النهاية هي نبذ أغلب السنة وقصر الاحتجاج في العقيدة على القرآن فقط، مقدمين آراء المتكلمين على النصوص عند التعارض عبر التأويل .الصواب هو أن أحاديث الآحاد الصحيحة حجة في العقائد والأحكام بلا تفرقة بينها وبين المتواترة، وهذا هو منهج العلماء عبر الأجيال، والتفريق بين المتواترة والآحاد في العقائد يعتبر باطلًا.

---

1 - الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين علي بن أبي علي الآمدي، المكتب الإسلامي الطبعة الثانية 1402هـ.ج1، ص103.

2 -أبو الحسين محمد بن علي الطيب البَصْري المعتزلي :المعتمد في أصول الفقه، قدم له وضبطه: خليل الميس ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1403ه، ج2، ص153.

3 - الجاحظ: الرسائل الأدبية، ص437.

4 -القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص 772، وانظر أمثلة لردهم الأحاديث المخالفة للمعقول في الاعتصام للإمام الشاطبي ج1، ص231، وما بعدها.

5 - القاضي عبد الجبار فضل الاعتزال، ص 185.و موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ج1 ، ص 126

6 - محمد جميل مبارك: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة- 1431ه. ص31.

يرى المعتزلة أن خبر الآحاد لا يصح أن يكون أساسًا لبناء العقيدة، لأن العقيدة بحاجة إلى دليل قوي لإثباتها، ولا يوجد لموقفهم دليل سوى الظن المعتمد على الرأي الشخصي، مما يجعلها بدعة مخالفة لتعاليم النبي ﷺ وسلوك الصحابة،[1] وقد أشار الإمام الألباني إلى أن هذا النهج يؤدي إلى رفض مئات الأحاديث الصحيحة الواردة عن النبي لمجرد أنها تتعلق بالعقيدة .ويطرح تساؤلًا حاسمًا لهؤلاء الذين يعتمدون على هذا الرأي: أين الدليل القاطع لدى أصحاب هذا الموقف من آية قرآنية أو حديث متواتر، ذي دلالة قطعية، والذي لا يمكن تأويله؟ قد يحاول البعض الرد على هذا التساؤل باستخدام بعض الآيات التي تنهى عن اتباع الظن، كما في قوله تعالى عن المشرك في سورة النجم (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ)[2]

وقول الله تعالى: (وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ)[3] يدل على عدم اتباع الأمور التي لا تتوافر لها المعرفة الكاملة وعدم العمل بموجبها .ومن الواضح أن المسلمين، منذ عهد الصحابة الكرام، كانوا يعتمدون على أخبار الآحاد ويعملون بموجبها لإثبات الأمور الغيبية والحقائق العقائدية، مثل بداية الخلق وأشراط الساعة .حتى إنهم يثبتون بها صفات الله تعالى .فلو كانت هذه الأخبار لا توفر معرفة ولا تؤسس لعقيدة صحيحة، لما عمل بها الصحابة والتابعون ومن تبعهم في الإيمان والعمل

كان أهل العلم بالحديث دائما يقولون إن الحديث صحيح عن رسول الله، مشيرين بذلك إلى قناعتهم بأنه قاله ولم يقصدوا كما قال بعض المتأخرين أن الصحة تتعلق بالسند فقط وليس بالمتن بل كان قصدهم من ذلك هو صحة نسبته إلى الرسول وأنه بالفعل قاله وكانوا يجزمون بقولهم "قال رسول الله"، "أمر"، "نهى"، و"فعل "تمامًا كما كانوا يستخدمون تلك العبارات وإذا كان لديهم شك في ذلك، كانوا يقولون "يذكر عن رسول الله "أو "يروى عنه "وما شابه ذلك والأشخاص المطلعون على علم الحديث يميزون بين من يقول "هذا الحديث صحيح "ومن يقول "إسناده صحيح ."الأول هو تأكيد على صحة نسبة الحديث إلى النبي، بينما الثاني هو تعبير عن صحة السند، ويمكن أن يحتوي هذا الأخير على علة أو شذوذ مما يجعل السند صحيحًا ولكن لا يحكمون بصحة الحديث نفسه بشكل مطلق.

إن القول بأن خبر الآحاد لا يفيد العلم مرفوض، لأن خبر الواحد إذا أُجمِع على العمل بمقتضاه يفيد العلم .ووفقًا لابن تيمية، فإن خبر الواحد الذي يُقبَل يفيد العلم عند جمهور العلماء مثل أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وكذلك أكثر أصحاب الأشعري كالإسفراييني وابن فورك .رغم أن الخبر في ذاته يفيد الظن، إلا أن إجماع أهل الحديث على تصديقه يجعله بمنزلة إجماع الفقهاء على حكم، والذي يصبح قطعياً عند الجمهور بفضل الإجماع المعصوم فلا يجمع العلماء على تحليل حرام أو تحريم حلال، كما لا يجمع أهل الحديث على تصديق كذب أو تكذيب صدق أحيانًا علمهم يأتي من قرائن تحيط بالأخبار، ويكتسب الآخرون معرفتهم بالنظر في ما علمه السابقون[4]

الخاتمة

في ختام هذا البحث عن الأدوات المستخدمة في منهج المعتزلة كالاعتماد على العقل والنقل والتأويل ورد خبر الآحاد، يتضح لنا أن المعتزلة قد اتخذوا موقفًا فريدًا في التفكير الديني والفلسفي، مميزين أنفسهم عن سائر التيارات الإسلامية الأخرى، فقد اعتمدوا بشكل كبير على العقل كأداة رئيسية لفهم النصوص الدينية وتفسيرها، مؤكدين أن العقل هو الحكم الأعلى في حال التعارض بين النقل والعقل، ومن خلال استخدام التأويل، سعى المعتزلة إلى تقديم قراءة عقلانية تتجاوز التفسيرات الحرفية للنصوص الدينية.

كما أن موقفهم من خبر الآحاد يؤكد على منهجهم الذي لا يقبل بالأخبار غير المتواترة إلا إذا وافقت العقل والنقل، ومن هذا المنطلق سعى المعتزلة إلى تعزيز التفكير العقلاني والبحث في المعاني الأعمق للنصوص الدينية.

يرى المعتزلة أن القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع تعتبر مصادر ثانوية يمكن الاستعانة بها في مسائل العدل والتوحيد كوسيلة لدعم الاستنتاجات وطمأنة النفس بدلاً من الاعتماد الكلي عليها، أو للتأكد من أنها لا تتعارض مع النتائج العقلية.

1 - القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال، 185.
2 - سورة النجم الآية: 23
3 - سورة الاسراء الآية 36
4- ابن تيمية: مجموع الفتاوى الكبرى، ج5، ص575.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1. أبو الحسين محمد بن علي الطيب البَصْري المعتزلي :المعتمد في أصول الفقه، قدم له وضبطه: خليل الميس ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1403ه،
2. أبو لبابة حسين: موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، دار اللواء للنشر والتوزيع،- الرياض- ط2، 1407ه.
3. الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين علي بن أبي علي الآمدي، المكتب الإسلامي الطبعة الثانية 1402هـ.
4. احمد بن عبد الحليم ابن العباس تقي الدين ا بن تيمية : درء تعارض العقل والنقل، تحقيق محمد رشا وسالم ، ، طباعته ونشر ه ادارة الثقافة والنشر بالجامعة، مملكة عربية سعودية جامعة امام محمد بن سعود الاسلامية، ط1
5. الامام أبي علي بن إسماعيل الاشعري: مقالات الإسلاميين: ، تحقيق: هلموت ريتر ط3، دار احياء التراث العربي،
6. الجاحظ: الرسائل الأدبية، ط2، بيروت: دار الهلال،
7. حسن حنفي: موسوعة الحضارة العربية الإسلامية،ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
8. حسني زينة: تصور العقل عند القاضي عبد الجبار، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1 .1978 م.
9. عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، 1972.
10. عبد الجبار، القاضي ، المغني في أبوب التوحيد والعدل و التكليف، تحقيق محمد على النجار، مراجعة إبراهيم مذكور، الجزء الحادي عشر، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر
11. عبد الغني العمري، مراتب العقل والدين ، طبعة ،2009 طبعة مصححة، رقم الايداع قانوني 1020/2000
12. عبد الغني العمري، مراتب العقل والدين، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1 ، 2010م،
13. عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي: الفرق بين الفرق، مكتبة دار التراث، القاهرة، حقق أصوله وفصله وضبط مشكله وعلق حواشيه: محي الدين عبد الحميد.
14. في العقيدة الإسلامية بين السفلية والمعتزلة: محمود خافاجي، دار المقتبس، سنة النشر: 1399 . ط1
15. القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: أحمد بن حسين، دار احياء التراث العربي – بيروت-
16. القاضي عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، طبعة تونس، 1972،
17. القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (التكليف)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، 1965م
18. كتاب: تاريخ الفرق الإسلامية للدكتور محمود مزرعة، دار المنار- القاهرة، ط1، 1991م.
19. لأبي محمد الحسيني الآجري : الشريعة ، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة ، السنة المحمدية، - القاهرة- 1369ه،
20. لإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي: مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي، مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1423 هـ -2002 م
21. مجموع الفتاوى لابن تيمية: جمع وترتيب، عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، - الرياض-1400ه
22. الحارث بن أسد بن عبد الله العنزي المحاسبي: مائية العقل في العقل وفهم القرآن، تحقيق: حسين القوتلي، - بيروت-1981م،
23. محمد جميل مبارك: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة- 1431ه.
24. المغني في أبواب العدل و التوحيد -النظر والمعارف-القاضي عبد الجبار، تحقيق ابراهيم مذكور، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر،1962م.
25. ناصر بن عبد الكريم العلي العقل :شرح الطحاوية، المكتبة الشاملة
26. نصر محمد الكيلاني الفاهم، دور العقل في الفكر العقدي الاسلامي، مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية ، العدد التاسع 2007، م .
27. هشام سعد الدين: التأويل اللغوي عند المعتزلة، جامعة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السابع 2018م.